الصراع والتمرد العشائري وأثره على الاقتصاد العراقي ١٨٥٠– ١٩١٤

أ.م.د.حازم مجيد احمد

كلية تربية سامراء/جامعة تكريت

ارتبط النظام الإداري العثماني ارتباطا وثيقا بالنظام العسكري والاقتصادي إذ يعتمد على المدخولات الجديدة (إيرادات) في الولايات التابعةٍ للدولة العثمانية ، وكُرِست وسخرت التنظيمات الإدارية لخدمة مصالح الدولة الاقتصادية.

وتماشيا مع تقاليد الدولة العثمانية فإنها لم تدخل أنظمتها المتبعة في الأناضول مباشرة إلى ولايات العراق (بغداد، الموصل ، البصرة) تجنبا لحدوث فوضى إدارية وسعت إلى الاستفادة من النظم الإدارية الموجودة آنذاك لطمأنة السكان أيضا [١] .

وكان والي بغداد بالمرتبة الأولى بشكل أو بآخر تتبع له بقية الولايات في العراق إذ أن الباب العالي اصدر فرمانا ينص على اعطاء والي بغداد الحق بعزل وتنصيب باشاوات كردستان [٢] .

والوالي أعلى منصب إداري في الولاية وهو حلقة الوصل بين الإقليم أو الولاية وبين مركز السلطة في العاصمة وسلطته تتمثل بفرض النظام وحفظ الأمن وقيادة الجيش وفرض وجباية الضرائب. وقد تعددت الضرائب فمنها الضرائب الديوانية ، وسميت كذلك لأنها صدرت بقانون من الديوان ، وهي على الأغلب تفرض على الأراضي وما تنتجه من مواد زراعية وتراوح نسبتها من ١٠–٢٠% ، وهناك ضرائب تفرض على الفلاح وما يملك من حيوانات كالأغنام والأبقار والإبل تسمى ضريبة (الكودة) [٣] ، هذا فضلا عن ضريبة (المجزرة) والتي تؤخذ على كل راس ماشية يذبح وضريبة البايع وهي تؤخذ عند مرور السلع من منطقة إلى أخرى وضريبة الدمغة والتي تؤخذ على البضائع المباعة بالأسواق وضريبة (الكمرك) ، والتي تفرض على كل مايستورد أو يصدر من البضائع وضريبة المهنة يدفعها ذوي المهن الحرة .

وقد بلغ مجموع هذه الضرائب ما يقارب الثمانين ضريبة والتي اصبحت ثقل أبناء العشائر وعموم الشعب مما دفعتهم إلى التذمر والتمرد والذي انعكس سلبا على مستوى الإنتاج [٤].

وان الدولة العثمانية كان همها الأساس هو فرض وجباية الضرائب دون التفكير الجدي في تحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية في الولايات التابعة لها، وعلى الرغم من محاولات الإصلاح قامت بها الدولة العثمانية إلا إن العراق لم يستفيد منها إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة في عهد مدحت باشا ١٨٦٩–١٨٧٢م الذي حاول أن يضفي طابعه الإصلاحي على مفاصل الحياة في العراق . في الوقت الذي كانت فيه مهنة الزراعة المهنة

الرئيسية لسكان العراق إلا أنها لم تتأثر كثيرا بتلك الإصلاحات وبقيت الآلات القديمة هي المستخدمة في الإنتاج الزراعي مثل المحراث الخشبي واستعمال الحيوانات في العمليات الزراعية ، وبهذا الصدد ذكرت جريدة زوراء وباسلوب تهكمي ساخر " ما اعجب الحال وما أغرب هذه الاحوال إن قوة انباتية اراضي الحنطة العراقية التي هي فوق العادة كونها قد حيرت العقول وملأت بطون التواريخ فنحن الآن نروم خفض هذه الشهرة المرتفعة ونريد أن تبقى بلا اسم أو شهرة والى أن تستعمل الآلات الباقية من عهد نوح ومع هذا فلا يمر بخيالنا امر تزييد زراعتنا وتكثيرها ولا يسري بخاطرنا بحيث توسع دائرة تجارتنا وتوفيرها " (٥)

وبعد عزل مدحت باشا تفاقم الأمر سوءً إذ جاء من بعده ولاة لم تكن لهم الهمة ذاتها ولا النزعة الإصلاحية كما هي عند مدحت باشا فأهملت الزراعة وتدهور الإنتاج الزراعي نتيجة لعدم اهتمام المسؤولين في الدولة العثمانية بها فضلا عن عامل مهم اثر سلبا على الإنتاج الزراعي ألا وهو التمرد العشائري الذي كاد أن يكون مستمرا في العراق (٦).

أما خارج المدينة بعيدا عن المركز فان النظام العشائري له سطوته وصولته وهو السائد في العموم وشيخ العشرة أو القبيلة يستحوذ على سلطة الأمر والنهر وله الكلمة الأولى وهو اسميا يتبع لأقرب مدينة له ففي منطقة سوق الشيوخ في مدينة الناصرية كان المسؤولون الأتراك يقبعون في مقراتهم ملازمين لها لا يستطيعون مغادرتها من اجل القيام بواجباتهم المدنية والعسكرية . كما هو الحال في شمال العراق – كردستان – فلم يكن للسلطة العثمانية أي نفوذ سوى المناطق المحيطة بالمدن أو في الوديان القريبة من معسكراتهم ومحمياتهم القوية (٧) .

وبهذا الصدد يمكن القول إن الدولة العثمانية كانت تحكم معظم أجزاء العراق – وخاصة الجنوب – عن طريق شيوخ العشائر كما هو حال المنتفك الذي تهيمن عليه عشائر السعدون والخزاعل على الديوانية وربيعة ووزبيد على الكوت والعزة على ديالى (٨) .

والشيخ هو السلطة العليا في العشيرة أو القبيلة ويجمع بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية بالنسبة لأمور القبيلة وهو المعبر الوحيد عن إرادتها وبهذا فان أفراد القبيلة لا يتمتعون بأي حق سياسي وذلك بفعل الحرمان الاقتصادي والفقر المدقع الذي يعيشه الفلاح والناتج عن استغلال الشيخ – الإقطاعي – للفلاح . والشيخ عادة يملك الأراضي الواسعة خاصة بعد أن اسقط مفهوم الملكية المشاعة للأرض بين أفراد القبيلة وأصبحت ملكا للشيخ يمنح أي جزء منها لأي شخص سواء من عشيرته أو غيرها يستغلها وفق ما يراه ويخدم مصالحه وبحكم ما يملك

الشيخ من إعداد كبيرة من الماشية والخيول والجمال فهو يستأثر بأكبر مساحة من الأراضي الخصبة له شخصيا [٩] .

علاقة السلطة العثمانية بالعشائر العراقية

كانت العشائر العراقية موطن القوة للحكومة العثمانية تارة عندما تتعاون معها ضد أي عدوان وموطن ضعف تارة أخرى عندما تهدد بالتمرد والثورة .. وفي كلا الحالتين فان العلاقة بينهما يحكمها أمران الأول الطاعة والانصياع والثاني دفع الضرائب . ففي حالة رضوخ العشيرة للسلطة العثمانية وتأدية ما عليها من الضرائب فان العلاقة تكون وطيدة وودية،وفي حالة امتناع العشيرة من دفع ما عليها من مستحقات الضرائب من وجهة نظر السلطة العثمانية فان ذلك يعني تجيش الجيوش وإرسال الحملات العسكرية لإجبار ((تأديب)) العشيرة الممتنعة عن الدفع لتأدية ما عليها [١٠] .

وفيموافق أخرى تستعين السلطات العثمانية بقبيلة أخرى لتقوم بالمهمة ذاتها ، خاصة إن لم تكن القوة العسكرية متوافرة ، وتدفع لتلك القبيلة أو العشيرة الأموال والهدايا والسلاح أكراماً لموقفها المناصر السلطة واستمر الولاة في اعتمادهم على القوات العشائرية بسبب طبيعية وظروف العراق التي تعرقل مسيرة الجيش النظامي وخاصة في منطقة العمارة ومناطق الاهوار والمستنقعات [١١] .

إن فداحة الضرائب اضطرت الفلاح العراقي إلى أن يتهرب من دفعها أو يتحجج في ذلك ، فالضرائب أما تأخذ نقدا أو عينا من المحصول ، فقد عمد الفلاحون إلى إخفاء جزء كبير من حاصلهم الزراعي وبطرق مختلفة تستطيع أن تخدع جباة الضرائب وفرق الجيش من أن يعثروا عليها ومن الطريف في ذلك إن أهالي الكوت وخاصة المزارعين كانوا يبنون جدار الدار من أكياس الحنطة أو الشعير ومن ثم تعامل بمادة البناء الطين أو الجص فكان الجدار يبدو عريضا عن المعتاد إذا ما قورنت بالجدار العادي وكذلك يخفونها تحت أخشاب السقوف وتحت أرضية البيت[١٢].

وعلى الرغم من أهمية العامل الاقتصادي – الضرائب – في حياة أبناء العشائر العراقية إلا أنها ليست العامل الوحيد للثورة والتمرد ولتلك العشائر بل هنالك الإناء الحاوي لجميع العوامل ألا وهو الشعور الوطني فان العشائر العراقية على العموم عربية كانت أم كردية تشعر بغرابة الأتراك عن وطنهم وان كان المعتقد الإسلامي يجمع بينها . فكانت الغيرة العربية والشخصية

العراقية التي أثرت فيها التراكمات الحضارية والذي جعلها تنفر من الوصاية والاضطهاد وتسعى إلى الاستقلال والحرية فكانت من أسباب ثورة العشائر في العراق [١٣] .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدولة العثمانية أبدت اهتماما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالعشائر لاسيما العشائر العراقية وذلك لان تمردات تلك العشائر وأحداثها بدأت تثير انتباه الدول الأوربية بسبب سيطرة العشائر على أحد طرق التجارة والبريد والمواصلات بين الشرق والغرب عبر العراق فدخلت ميدان التنافس الدولي من أوسع أبوابه ، فكان اهتمام الدولة العثمانية بأحوال العشائر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعملت على توطين القبائل البدوية وتحويل مجتمعها إلى مجتمع ريفي مما أدى إلى نشوب صراع بين تلك القبائل والدولة العثمانية ومما زاد من حدة الصراع وأثار أبناء تلك القبائل هو قرارات التجنيد واستحداث تنظيمات إدارية جديدة فرضت على المواطن تبعات لم يعد قادرا على التوفيق بينهما وبين مصالحه وتقاليده [١٤].

وقد قاوم الشعب العراقي عملية التجنيد وحدثت الثورات بين أبناء العشائر وفي أماكن متفرقة من العراق بسبب ذلك وعند مجيء مدحت باشا قرر أن يمثل نظام القرعة في بغداد أو المدن دون أهل العشائر لعجز الولاة تماما عن فرضها عليهم وامتناع الأهالي عن تقديم أولادهم للجيش وأعلنت الأحياء الكبيرة الثورة مما جعل مدحت باشا يقوم باستعمال الجيش لقمع الثائرين وفضل الكثير منهم دفع البدل النقدي على الالتحاق بالجندية ويعود سبب تذمر الناس من التجنيد والجندية إلى أسلوب القسوة المتبع في جمع الرجال وضمهم إلى الجيش ، فضلا عن طول مدة الخدمة العسكرية التي تراوح بين ٤ – ١٢ سنة ومطاليب الناس أن تكون خدمة أبنائهم ضمن المنطقة العربية وبالذات في العراق[١٤] .

ومن اهتمام الدولة العثمانية بالعشائر بدأت بتعيين الشيوخ في مناصبهم، عن طريقة الوالي وكان من مصلحة الوالي أن يضع يده على المطالبين بالشيخة ليضرب هذا بذلك وعلى الشيخ أن يتصل بالحكومة ويتفاعل إيجابيا مع (باب العرب) وهو منصب أنشأه حسن باشا والي بغداد للتفاهم مع العشائر وجعل إدارته مرتبطة بالوزارة مباشرة وعن طريقة باب العرب يستطيع الوالي إن يوازن بين الإدارات العثمانية من ناحية ومع العشائر المعادية من ناحية أخرى ويحدد أيضا مضارب العشيرة وترحالها وأيام غزوها وضرورة نكوصها [١٥] .

وقد عملت الدوائر العثمانية على استمالة الشيوخ إلى جانبها عن طريقة منحهم الرتب والنياشين والمناصب العليا وان أول شيخ حصل على منصب الباشوية في العراق هو وادي شيخ زبيد وحصل منصور وناصر السعدون من شيوخ المنتفك على رتب ونياشين كما تولى ناصر

ولاية البصرة في أعقاب مغادرة مدحت باشا العراق وحصل على رتبه الباشا كذلك فرحان بن صفوك شيخ عشائر شمر الجربة [١٦] إن هذا الاهتمام من قبل الدولة العثمانية هو جزء من سياسة عامة استهدفت أن يكون العراق ومن جميع نواحيه متوشما بأساليب الحكم الحديث وتقليل الروابط العشائرية القوية القديمة فمنحت الشيوخ الموالين مرتبات شهرية فكانت لهذه الخطوة اثر كبير في ربطهم بعجلة الحكومة العثمانية ، فكان الولاة يدفعون باتجاه التقارب بين شيوخ العرب والدولة العثمانية ويطالبون الحكومة بمنحهم الألقاب وتقريبهم وحضورهم إلى دار الخلافة ومواجهة الباب العالي وذلك بافضل الأساليب لتامين الطرق وكف عشائرهم عن التمرد والتعدي ومحاربة السلطة العثمانية [١٧].

إلا أن سياسة السلطات العثمانية تلك لم تكن ذات خُطى موحدة وثابتة أو دائمية، بل كانت في الغالب تتخبط بشتى الأساليب منها الحَسِنْ الذي يؤتى بنتائج طيبة ومنها الرديء والسيء الذي تكون نتائجه دائما سلبية. فقد فرضت حكومة بغداد على الشيخ منصور باشا – السعدون – الإقامة الجبرية في بغداد وفي الوقت ذاته تم تعيينه عضوا في مجلس الإدارة ومكث فيها ثلاث سنوات خرج منها بعد أن توفرت له الظروف المناسبة واتجه صوب الغراف واجتمع بعشائر المنتفك واعلن استقلاله عن حكومة بغداد وأطلق على نفسه لقب ((سلطان البر)) [١٨] . ودخل بعد ذلك في معركة فاصلة مع القوات الحكومية التي أرسلت من بغداد لمحاربته وقوامها آنذاك زهاء الألفين جندي وذلك أواخر صيف ١٨٨١م ، واستبسل أبناء العشائر في المعارك واجتهدوا بخطط عسكرية جديدة خلابة ، وكان تعداد قوات العشائر التي هي تحت إمرة منصور باشا ما يقارب العشرة آلاف مقاتل ، وحققوا انتصارات باهرة في بادئ الأمر إلا إن المدفعية العثمانية استطاعت أن تغير مجرى الحرب فانتصرت القوات الحكومية وتشتت قوات العشائر وانتهت بذلك الإمارة السعدونية [١٩].

العلاقة بين العشائر العراقية

أما فيما يخص العلاقة البينية للعشائر العراقية فان العشيرة الصغيرة والضعيفة الخاسرة في الحرب فهي عادة تدمج مع القبائل المنتصرة ويطلق عليها حينئذ بـ (الخوة) وبموجب هذه الخوة تدفع القبيلة الخاسرة للقبيلة المنتصرة إتاوة فضلا عن استخدام أراضيها للرعي وضم أفرادها إلى القبيلة المنتصرة في الحروب وتعرف أو تسمى هذه العلاقة بـ (ذبيحة ومنيحة) وهذه تعكس مدى التسلط السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه القبيلة القوية على القبائل الضعيفة . ولم تقتصر هذه العلاقة على القبائل الخاسرة أو الضعيفة وإنما سرت على الفلاحين

الزرّاع المستقرين وذلك مقابل حمايتهم من غزوات القبائل الأخرى وعليهم أن يدفعوا (الخوة) والتي تصل إلى ٥٠% وربما ٨٧% من الحاصل وان هذه الاتاوات تجمع عادة باسم القبيلة أو العشيرة إلا أنها في الواقع تذهب إلى الشيخ دون سواه [٢٠].

ومما يذكر أيضا في مجال العلاقات بين العشائر العراقية فهنالك العشائر المنتقلة والعشائر المستقرة والتي فرض واقع تقسيم العمل الاجتماعي على طبيعة العلاقة المتبادلة بين الرعاة المتنقلين والزراع المستقرين والتي يسودها في الغالب الحروب والمعارك بين الطرفين . إذ كانت القبائل المتنقلة في معظم الأوقات تشن هجماتها على القبائل المستقرة بغية السيطرة على المركز التجاري والاقتصادي – المدينة – وكانت هذه الهجمات تحدث أيام تنقل الرعاة بين مراعيهم الصيفية والشتوية وفيها يستحوذ الرعاة على الأراضي الخاصة بالمستقرين لجعلها أراضي رعوية لمواشيهم هذا فضلا عن ضغط العشائر على القوافل التجارية الذي يترك الأثر السلبي على الناحية الاقتصادية [٢١].

وتأسيسا على ما تقدم فان العلاقة بين العشائر العراقية يسودها في الأغلب التوتر وحالة عدم الاستقرار فهي في حالة صراع وتنافس أما بسبب الأرض أو لغرض الغزو وفي حالات كثيرة منها تدفع السلطات العثمانية باتجاه الصراع المسلح بين العشائر من اجل إضعاف الطرفين وخاصة القوي منهم [٢٢].

التوزيع الجغرافي للعشائر العراقية

من اجل دراسة العلاقات العشائرية وطبيعة التحالفات بصورة واضحة نرى من المفيد أن نسلط الضوء على التوزيع الجغرافي للعشائر فان توزيعها ضمن الخارطة العراقية يبين وجود عشائر كبيرة وأخرى صغيرة ومن اجل ذلك قامت تحالفات عشائرية سيطرت على مناطق معينة في العراق دفعها إلى ذلك التحالف التهديد الحكومي – السلطة العثمانية – أولا والخوف من العشائر الأخرى ثانيا . وبالنتيجة تكونت اتحادات قبلية كونت قوة تتصدى لتلك التهديدات [٢٣] .

فاتحاد المنتفك بقيادة عائلة السعدون من القرنة إلى السماوة واتحاد الخزاعل الذي ينتشر في الكفل والديوانية وأجزاء من السماوة واتحاد زيد الذي يضم البو سلطان وعشيرتي المعامرة والجوحية ويقطن بين دجلة والفرات والفتلة في المشخاب والشامية وبني حسن بين كربلاء والكوفة [٢٤] .

وفي القسم الجنوبي من العراق أيضا هناك قبيلة الظفير وهي تسيطر على الطريق الفرعي باتجاه نجد وهي على خصومة مستمرة مع ابن رشيد وتقوم في احيان كثيرة بشن غارات على

عشيرتي المطير وعنزة وان الأخيرة – عنزة – تهيمن على شمال الجزيرة العربية – الصحراء الشامية – ولقوة تأثير عنزة على الأرض فقد أصبحت مهابة الجانب من أبواب دمشق وحتى البصرة . وكان لزعيمها – ابن هذال – الدور الكبير في الحروب التي دارت مع قبيلة – شمر – والتي هي أيضا أقامت مساكنها في الجزيرة وكان لها قوة وسطوة على معظم المناطق المحاذية لنهر دجلة ، إلا إن بعد وفاة الشيخ صفوك تراجعت سطوتها وبالذات بعد أن تولى ابنه فرحان زعامة القبيلة إذ بدأت تتفكك وتتجزأ نتيجة الصراع بين الاخوة على زعامة القبيلة فضلا عن موقفهم المتباين من الدولة العثمانية [٢٥].

وأيضا على ضفاف نهر دجلة ومع امتداد النهر ما بين بغداد والقرنة تقع منطقة العمارة وفيها عشائر عربية هم البو محمد وبني لام وربيعة وزييد وشمر طوقة ، ومن بغداد باتجاه الشمال وعلى امتداد نهر دجلة والى مدينة الموصل تحديدا كانت تقطن عشائر العبيد وشمر جربة ، وحول نهر ديالى كان بنو تميم والعزة [٢٦] .

وفي الفرات الأوسط كانت تستقر عشائر بني جحيم وال شبل وال فتلة والبو سلطان والمعامرة والجوجية (اتحاد زييد) والخزاعل وبني حسن وعشائر الدغارة وعفك ، أما في شمال العراق فكانت تستقر العشائر الكردية والتي منها الهماوند والجاف والبرزاتيين والشرفن والدوسكية والريكاف وغيرهم [٢٧].

فيما تقدم يمثل التوزيع الجغرافي للعشائر الرئيسية في العراق وهذا لا ينكر عن وجود عشائر صغيرة ومهمة ، وفي حالة استقراء أحوال العشائر فان البعض منها يعيش حالة صراع وتغيير اجتماعيين ، إذ بدأت بعض العشائر البدوية تميل إلى حياة الاستقرار مثال ذلك عشيرة شمر في مدينة الموصل وعشائر السعدون في المنتفك [٢٨].

أما العشائر المستوطنة في الأراضي الزراعية فلم تكن بأحسن حال من نظيرتها الغير مستقرة فأحوال الدولة العثمانية الاقتصادية السيئة والضعيفة لا تسمح بقيام إصلاحات اقتصادية أو على الأقل تحسين حالة الزراعة وذلك لصعوبة الري وكثرة الفيضانات واندراس الأنهار وهذا بدوره أدى إلى انحسار الأراضي الزراعية وقلتها مما يعني اشتداد الصراع على الأراضي الصالحة للزراعة أو الهجرة من منطقة إلى أخرى مثلما حدث بين ال فتلة والخزاعل في منطقة المشخاب وكذلك بين الخزاعل وبني جحيم في الرميثة [٢٩].

ولم يكن موقف الدولة العثمانية من هذا الصراع إيجابيا ، لان سنين التخلف والانحطاط كانت عائقا أمام أي قدرة على الإصلاح ، فكانت تجهز الحملات العسكرية وترسلها لضرب القبائل

المتمردة والتي لم تدفع ما عليها من الضرائب أو تستعين ببعض العشائر لتقوم بهذه المهمة وتقدم الإسناد والامتيازات لرؤساء تلك العشائر من اجل الوقوف معها وتدفع الرواتب لهم أو تعينهم في مناصب حكومية مثال ذلك تعيين ناصر باشا السعدون – رئيس عشائر المنتفك – قائمقام الناصرية وان مدحت باشا اقنع الشيخ ناصر بتحويل المشيخة إلى متصرفية وتم أيضا تعيين محروث الهذال قائمقام الرزازة ومنح الشيخ فرحان بن صفوك راتبا شهريا مقابل توطين عشيرته [٣٠].

اثر التمردات العشائرية على الزراعة

إن جميع مقومات نجاح مهنة الزراعة متوفرة في العراق الأرض الخصبة الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة والمناخ المتنوع الذي يساعد على زراعة المحاصيل المختلفة . لذا فان الزراعة ، ومنذ القدم ، هي المهنة الرئيسية عند العراقيين . إلا إن ظروف الدولة العثمانية في الفترة المتأخرة أصبحت منهكة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا مما أدى إلى انعكاسها سلبا على المجتمع العراقي وجعل من إمكانية الارتقاء بالزراعة إلى المستوى المطلوب عملية صعبة للغاية لهذا كانت الزراعة تعاني من مشاكل كثيرة منها ما هو طبيعي ومنها ما يتعلق بالزراعة نفسها ومنها ما يتعلق بالقوانين الإدارية ومن أهمهما حالة عدم الاستقرار فيما يخص ملكية الأرض وحيازتها والنقص الحاصل في الأيدي العاملة بالنسبة للأراضي المزروعة [٣١] .

ملكية الأرض

لعل ابرز المعوقات التي أثرت على الزراعة في هذه الحقبة الزمنية من تاريخ العراق هي عدم استقرار ملكية الأرض فقد صدر قانون الأراضي في ١١ نيسان ١٨٥٨م الموافق ٧/ رمضان / ١٢٧٤هـ وكان القصد من هذا القانون هو الفصل بين أصحاب الأرض وما للحكومة من حقوق فيها وقد استمدت بعض بنود هذا القانون من الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد لذا عد القانون عمل تشريعي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع بشكله الجديد والذي يتلاءم مع متطلبات المرحلة للحفاظ على كيانها السياسي .

وفي عهد مدحت باشا سارت الحكومة على نهج معين في تحديد الملكية وإعلان مدة محدودة لانتهاء العمل به كي لا تسمح بترويج الدعاوي بعد ذلك خوفا من حدوث فوضى واضطرابات بعد تفويض الأرض بالطابو وللراغب فيها إذ إن طريقة مدحت باشا تتضمن بيع الأراضي سواء كانت صغيرة أم كبيرة بأقساط قليلة وسهلة الدفع وذلك لأصحاب الامتيازات القدماء ولهم حق التصرف بها كيفما يشاءوا ولكنها ليست ملكا صرفا لهم . وكذلك يعطى الفلاحون الذين كروا نهرا أو غرسوا بستانا ويعطى شيوخ القبائل أراضي تسع وتكفي حاجة القبيلة كلها وعلى هذا الأساس

منحت دوائر التمليك الطابو سندات التملك واستلمت الأقساط الأولى وبهذا فان معظم الأراضي في العراق هي (ميري طابو) أي أنها أراضي حكومية مشغول أو مستأجرة من قبل الأشخاص ولهم حق التصرف بها دون تملكها [٣٢] .

من المعروف إن السلطات العثمانية كانت تمنح الأراضي (بالالتزام) أو اللزمة وهذه الطريقة لها اثر سلبي على الفلاح لأنه يعلم يقينا إن الأرض ليست ملكا له وارتباطه بها ليس دائمي مما لا يشجعه على أن يغرس فيها أو يرعاها إلا بقدر ما يستطيع الاستفادة منها آنيا ليسد بها حاجته ويؤدي ما عليه للحكومة من ضرائب . فهي إذن أي هذه الطريقة – اللزمة – لها مردود إيجابي للحكومة دون الفلاح ولمعالجة ذلك وتجنبا للدعاوي الخاصة بكذا حالة عملت الحكومة على إيجاد حلول لهذه المشكلة إلا أنها لم تكن جادة في ذلك فقد حصل البعض على إقطاعيات واسعة ، سواء كان ذلك عن طريق الرشوة أو طرق احتيالية أخرى ،وبأسعار زهيدة وخاصة أولئك أصحاب النفوذ في الولايات فقد حصلوا على مساحات شاسعة وان البعض من الملاكين استملكوا قرى بكاملها [٣٣] .

من هذا يتضح بأن الدولة العثمانية تبنت النظام الإقطاعي فقسمنا الاراضي التي تسيطر عليها كالآتي :-

- أراضي الدولة :- وهي أراضي أميريه ملكيتها تعود للسلطان العثماني وهي من اخصب الأراضي في الولاية .
- أراضي موقوفة :- وهي تابعه للمؤسسات الدينية وهي واسعة جدا ومعفاة من الضرائب.
- الأراضي الأميرية
- الأراضي المتروكة
- الأراضي الموات

وهناك أربع أنواع من الأراضي المملوكة :-

- النوع الأول – العرصات الموجودة داخل القرى والقصبات.
- النوع الثاني – الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية وتملكت تملكا صحيحا .
- النوع الثالث – الأراضي العشرية .
- النوع الرابع – الأراضي الخراجية [٣٤] .

وكانت الحكومة العثمانية تعمل على تسجيل الأراضي الزراعية العائدة لأبناء العشائر وجعلها إقطاعيات حكومية بعد سلبها من ملاكها الحقيقيين (٣٥) .

إن ما تقدم من حالة عدم الاستقرار في ملكية الأرض ونقص في الأيدي العاملة جاء نتيجة لطبيعة حياة سكان العراق إذ إن نسبة كبيرة من السكان هم من العشائر غير المستوطنة ويعشون حياة أشبه بحياة البداوة من حيث عاداتهم وتقاليدهم وطبيعة حياتهم الرعوية التي لم ترتبط بأراضي معينة بل تتبع الماء والكلأ والتي منها – طبيعة الحياة – برزت ظاهرة الغزو ومن ثم الحروب القبلية (٣٦) .

هذا فضلا عن تأصل الروح البدوية والقبلية فيهم واهتمامهم بالفروسية وتمجيدهم لأعمال الغزو والسلب والنهب . كل ذلك جعلهم يأنفون من ممارسة الأعمال اليدوية واحتقار الأعمال الحرفية والحرفيين ونتيجة لتأصل هذا المفهوم فان نسبة البطالة على العموم في العراق كانت عالية جدا والذي اثر سلبا بدوره على الناحية الإنتاجية يرافق ذلك تفشي الأمية بشكل واسع جدا والذي أدى بشكل أو بآخر إلى تخلف البلاد وتأخرها في كافة النواحي السياسة والاقتصادية والاجتماعية (٣٧) .

هذا فضلا عن حدوث صراعات مريرة بين العشائر والحكومة من جهة وبين العشائر نفسها من جهة أخرى وخاصة في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن التاسع عشر فقد شن مدحت باشا هجوم واسعا على ثوار الدغارة الذين ثاروا ضد التجنيد ، وان الحكومة اعتادت وفي كل بضع سنين ، أن ترسل قوة خاصة على بعض الأماكن لجمع الضرائب وتأديب القبائل ومن الصراعات التي حدثنا بين القبائل مثل اقتتال عشائر المشخاب وال شبل والغزالان وبين ال فتلة والخزاعل في الشامية ، وهي مناطق تشتهر بزراعة الرز ، وكان بنو لام يتقاتلون فيما بينهم وان عشيرة البو محمد كانت غالبا ما تقطع طرق المواصلات في دجلة ، كما انهم هاجموا باخرة لشركة لنج، وفي عام ١٨٨٦ حدثت معارك ضارية سالت فيها دماء غزيرة بين شمر والدليم وكذلك بين قبيلتي الفتلة وبني حسن في الاهوار عام ١٨٩٣ .

وفي شمال العراق اكتسح الأكراد المسيحيين في منطقة الهيكاري وتمرد الهماوند وسيطروا على الطرق الواقعة شرق كركوك . وقد استعانت الحكومة بعشيرة ال ازيرج للقضاء على ال شبل في الشامية (٣٨) .

إن هذه الصراعات ، سواء كانت بين العشائر أو مع الحكومة ، فأنها تؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية لأنها تكون دائما ساحة لتلك الصراعات وميدانا للاقتتال مما يؤدي إلى

انخفاض أو انعدام الإنتاج الزراعي بتلك الأراضي وهذا يعني قلة وندرة الإنتاج الزراعي ، وحسب قانون العرض والطلب ، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض دخل الفرد وقلة إيراداته وبالنتيجة فان ذلك يؤثر على إمكانية البلاد وقدرتها على سد احتياجاتها .

وتاسيا على ما تقدم فان تلك الصراعات كلفت العشائر خسائر مادية وبشرية ضخمة وبالمقابل فأنها كلفت الحكومة أيضا خسائر كبيرة جدا وأضافت لها عبء تجيش الجيوش وأدامتها ماديا وعسكريا وحتى في حالة الاستعانة بعشيرة على أخرى فان الحكومة عليها واجب تقديم الدعم المادي والذي من ضمنه الهدايا والهبات والأموال والسلاح وتهيأة وسائل ومستلزمات النصر، الأمر الذي يزيد من ضائقة الحكومة المالية المزمنة والتي تدفع الحكومة دائما إلى زيادة الضرائب على الشعب يقابل ذلك تهرب أبناء العشائر من دفعها وإخفاء جزء من محاصيلهم الزراعية وهذا يدفع بالحكومة للجوء إلى الحل العسكري [٣٩] .

وتماشيا مع تطور الأحداث فان الحكومة العثمانية وجهت معظم اهتمامها وسخرت مقدراتها للقضاء على التمردات العشائرية وتوفير مستلزمات ذلك لذا أصاب الإهمال مشاريع الري واندرست الأنهار وانطمرت القنوات وطغت الفيضانات ودمرت الأراضي الزراعية ومحاصيلها وأغرقت كل شيء تقريبا وحتى نخيل البصرة [٤٠] .

وبذلك تداعى أساس الاقتصاد العراقي فأهملت الزراعية ونشبت الخلافات والنزاعات حول الأراضي الصالحة للزراعية – لانحسار مساحتها – وتفشي الملوحة فيها فتراكمت مشاكل الري والفيضانات والملوحة في التربة فلم تنل تلك المشاكل اهتماما ولا تفكير جدي في الإصلاح سوى في عهد مدحت باشا ١٨٦٩ – ١٨٧٢ الذي أضفى على فترة حكمة صفة الإصلاح وإظهار العراق بمظهر التقدم وحاول الحد من التمرد العشائري وإصلاح شؤون النقل والمواصلات ، ووضع نظام الطابو وبين حقوق مالكي الأراضي ومستغليها إلا أنها لم تفلح تماما لنشوب النزاع بين أصحاب السندات ومستغلي تلك الأراضي الفعليين [٤١] .

أما بخصوص مشكلة العراق المزمنة آنذاك والمتمثلة بمشاكل الري والفيضانات فقد كلف السير وليم ويلسكوكس عام ١٩٠٨ بدراسة نظام الري في العراق وإصلاحه بعد دراسة مشاريع الري القديمة أعطى مقترحاته ووضع مشروعا يتضمن العديد من السدود والنواظر والخزانات وإحياء المشاريع المندرسة أو المطمورة لخزن المياه والتقليل من أخطار فيضانات انه العراق المدمرة وتوفير المياه أوقات الجفاف وبهذا الصدد كتب السير ويلسكوكس ((إذا ضبطت فيضانات الفرات ودجلة ضبطا ستبلغ دلتا النهرين درجة من الخصوبة لم يسجل التاريخ خطرا لها وستجد

كل قرية أو مدينة تقع ضمن الوادي من بغداد إلى البصرة أنها تخلصت من أخطار الفيضانات وتكاليفه ومشاكله التي لا تطاق وتستطيع أن نبعث هذه الأراضي القديمة إلى الحياة من الجديد)) (٤٢) .

وان اغلب المشاريع الاروائية التي اقترحها في بناء السدود والخزانات لاصلاح نظام الري في العراق كانت تقوم على أساس إحياء المشاريع الاروائية القديمة وعلى الرغم من مشاريعه المقترفة لم ينفذ منها سوى مشروع سدة الهندية(٤٣).

وفي بداية القرن العشرين بدأت علامات العلاقات الرأسمالية تظهر في ميدان الزراعة إذ أدى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية أدى إلى مضاعفة الإنتاج وبدا معها استيراد المكائن والآلات الحديثة من الدول الأوربية فانتعشت معها الأراضي الزراعية إلا إن ظهور الإقطاع الحديث أدى إلى استغلال الفلاحين من قبل الإقطاعيين بصورة اكبر ومع ذلك تضاعفت كميات السلع المصدرة إلى الدول الأوربية وخاصة من المحاصيل الزراعية التي تستعمل كخامات أو مواد أولية (٤٤) .

وهذا يعني إن الإصلاحات الأخيرة في العهد العثماني آتت أكلها وأسهمت في زيادة الإنتاج وبالذات إنتاج الحبوب من ٦٥٠٠٠ طن أواخر القرن التاسع عشر إلى ١٢٠٠٠٠ طن بين عامين ١٩٠٩ – ١٩١٣م . ونظر لتنوع المناخ والظروف البشرية فقد تنوعت المحاصيل الزراعية فكانت البصرة تشتهر بزراعة التمور وهو أحد المحاصيل الرئيسية فيها وفي منطقة الفرات الأوسط اتسعت زراعة الشعير وفي اهوار العمارة اشتهرت زراعة الرز أما في شمال العراق وتحديدا في منطقة الموصل فكانت زراعة القمح واشتهرت منطقة الجزيرة والبادية بتربية الأغنام والإبل والخيول(٤٥) .

هذا فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي والزيادة النسبية التي طرأت عليه مؤخرا فإن الدولة العثمانية وان قامت بإصلاحات في هذا المجال إلا أنها لم تعطي الزراعة ذلك الاهتمام الجدي والذي يفترض أن يوازي ما تجنيه الحكومة من أموال طائلة من الضرائب المباشرة على الزراعة وقد خصصت الحكومة الجزء الأكبر من واردات تلك الضرائب للإدارة والجيش ، ففي عام ١٩١٢ بلغت إيرادات ممتلكات الدولة (٢,٤٠ مليون روبية) بينما بلغت الضرائب المباشرة (٩,٨ مليون روبية) اغلبها من الزراعة (٤٦).

يمكن القول هناك العديد من العوامل التي أثرت سلبا على الزراعة وأدت إلى انتكاسات متعددة لها أسهمت في إبقاء العراق متأخرا من الناحية الاقتصادية منها أو من أهمها التمردات العشائرية الناتجة عن فرض الضرائب أو حالة عدم استقرار الملكية وعدم إدراك الإدارة العثمانية لطبيعة

قوانين الاستقرار والصراع فقد أعطت الأراضي مقابل الديون المترتبة عليها والتي لم تستطيع دفعها مثال ذلك ما حدث في بلدروز والحلة ، أو بيعها الأراضي لأشخاص غرباء عن العراق أو تعطى للمقربين من السلطان أمثال كاظم باشا صهر السلطان ، وبهذا فان الدولة العثمانية حاولت إبقاء العراق بلدا عشائريا متخلفاً لا يهتم سوى بعملية الغزو أو التمرد على السلطة المركزية التي أثقلت كاهل الشعب بالضرائب وهو يعيش في فقر مدقع يؤدي بالنتيجة إلى التمرد على الحكومة عسى أن تتراجع عن فرض الضرائب إلا إن الدولة العثمانية تهيئ القوات وتجهز الجيوش لسحق أي تمرد عسكريا وباستخدام أسلوب التنكيل والبطش بالعشائر وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر و ذلك لرجوع القوات العثمانية من الحرب الروسية – العثمانية عام ١٨٧٨م ، إذ وزعت هذه القوات على أنحاء الإمبراطورية فأقيمت المعسكرات في المنتفك والرمادي والعمارة ، هذا فضلا عن تحسن الحاميات العسكرية من الناحية العددية والضبطية وساعد في ذلك أيضا ظهور التلغراف والزوارق البخارية ومراكز الشرطة التي أسست بين الرمادي ودير الزور وبين الخالص وكركوك وبين بغداد والحلة والعتبات المقدسة [٤٧].

ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى التمردات العشائرية في العراق في فترة بحثنا هذا إلى :-

- النظام الإداري القديم للدولة العثمانية .
- الضرائب والأسلوب القاسي في جبايتها .
- فرض الخدمة العسكرية الإلزامية وأسلوب تجنيد الأفراد ألمفزع.
- ملكية الأرض وحالة عدم استقرار الملكية .
- الأعراف العشائرية .
- العامل الاقتصادي .
- العامل السياسي .
- حاوي جميع هذه العوامل واهمها العامل الوطني والشخصية العراقية .

أما أهم النتائج التي تمخضت عن التمردات العشائرية :-

- تدمير الأراضي الزراعية .
- قلة الأيدي العاملة.
- إهمال وسائل الري واندراس الأنهار والمبازل والسدود والقنوات الاروائية.
- حالة عدم استقرار الملكية الأرض.
- قلة الإنتاج الزراعي وتدهور الوضع الاقتصادي.

- عدم القدرة على مكافحة الفيضانات .
- ضعف الجهاز الحكومي وعدم قدرتة على مواكبةه التطور .
- تمزق النسيج الوطني لوحدة الشعب العراقي عند اقتتال العشائر فيما بينها.
- إرباك الحكومة وتخبطها بالحلول العسكرية.
- تأخر البلاد وعدم تقدمها في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية الاجتماعية .

وفي الختام يمكن القول بان الحكومة العثمانية كانت توجه قوى العشائر نحو الصراع والاقتتال لا إلى العمل والبناء لذا ظل العراق متأخر وفي حالة تخلف إذ إن زراعته بدائية وصناعته يدوية وتجارته كاسدة وان ثروات العراق كانت تستنزف من قبل الأجانب الذين وجدوا فيه سوقا لتصريف بضائعهم ومصدرا مهما للمواد الأولية .

الهوامش والمصادر

(١) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد (٣٥) ، الكويت، ١٩٨٣ ، ص١٢٨.قسم سليمان القانوني العراق عند احتلاله عام ١٥٣٤ إلى خمسة ولايات هي (بغداد ، الموصل ، البصرة ، شهرزور ، الاحساء) ، وبعد ولاية مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ قسم العراق إلى ولايتان هما بغداد والموصل وقسمت ولاية بغداد (بغداد والبصرة) واشتملت على لواء بغداد ولواء الحلة ومتصرفية البصرة أما ولاية الموصل فشملت ولايتي الموصل وشهرزور وضمت اقضية (الموصل ، العمادية ، زاخو ، دهوك ، عقرة ، وقضاء سنجار) انظر:عباس العزاوي ، العراق بين الاحتلالين ، ج٧، بغداد ، ١٩٥٦، ص١٨٧.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار ، داود باشا والي بغداد ، مصر ، ١٩٦٧ ، ص١٣، ١٤.

(٣) بثينة عباس الجنابي ، تاريخ العرب الحديث ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١١٧.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، د.ت، ص٣٧٨.

(٥) جريدة زوراء ، العدد (٢٩) ، كانون الأول ١٨٧٠.

(٦) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨، بغداد ، ١٩٥٦، ص١٠.

(٧) ل. ت. كوتلوف ، ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق ، ترجمة :- عبد الواحد كرم، بغداد ،١٩٥٨، ص٧٤؛ حسين الدوري وآخرون ، تطور الإدارة العامة في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩،ص٦.

(٨) علي البازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، بغداد ، ١٩٥٤، ص١٧.

(٩) ل. ن . كوتلوف ، المصدر السابق ، ص٣٥.

(١٠) نوري السعيد، مذكرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦-١٩١٨، ط٢، الدار العربية للموسوعات ، ١٩٧٨، ص٥.

(١١) المصدر نفسه ،ص٥؛ علي البازركان ، المصدر السابق ،ص١٧.

(١٢) رسل براون ،حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق ١٩١٤- ١٩١٨، ترجمة:سليم طه التكريتي و عبد المجيد ياسين التكريتي، ج٢، بغداد ، ١٩٨٥، ص٧.

(١٣) ال فرعون فريق المزهر ، الحقائق الناصفة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠، ج١، بغداد ١٩٥٢،ص٢٧-٣٥.

(١٤) عباس العزاوي ، تاريخ العشائر العراقية ،ج٤، بغداد، ١٩٦٩، ص ص٣٣، ١٢٧ ، ٢٣٢.

(١٥) عباس العزاوي ، المصدر السابق، ص١٣.استعملت الدولة العثمانية أسلوب التغيير في حالات مماثلة تخص النزاع بين الولاة والعشائر في الولايات التابعة لها وسبق العشائر في دمشق العشائر العراقية ، إذ رفض سكان دمشق دفع الجزية إلى الجزار فحدثت نتيجتها ثورة كبيرة تمت تسويتها من الباب العالي إثر تعيين وال جديد في دمشق. للتفصيل يراجع : لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة : عفيفة البستاني ، موسكو ١٩٧١، ص٤٠-٤٥.

(١٦) المصدر نفسه ،ص٢٣١.

(١٧) عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ،ص١٤٩.

(١٨) علي الوردي ، لمحات من تاريخ العراق الحديث ، ج٣،بيروت ، ٢٠٠٥ ،ص ٤٥- ٤٨.

(١٩) المصدر نفسه ، ص .

(٢٠) ل. ت. كوتلوف ، المصدر السابق ، ٣٥.

(٢١) كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد ،١٩٨٧،ص١٦.

(٢٢) حسين الدوري وآخرون ، المصدر السابق، ص٦٠.

(٢٣) عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج١، بيروت ، ١٩٧٢، ص٥.

(٢٤) ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق ، ترجمة:- جعفر الخياط، بيروت ، ١٩٨٠، ص١٩٠، وميض جمال ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، بيروت، ١٩٨٤ ، ص٣٧.

(٢٥) ينظر : نجدت فتحي صفوة ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، بيروت ،١٩٦٧، ص٦٩-٧٠؛ ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة وتعليق :- سليم طه التكريتي،ج١،بغداد، ١٩٨٨،ص٥.

(٢٦) وميض جمال ، المصدر السابق ، ص٣٨.

(٢٧) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص١٠٣، عبد المنعم الفلاحي ، ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩-١٩٢٠، ج١، بغداد ، ١٩٦٦،ص٢٧.

(٢٨) البرت . شافيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة :- هاشم صالح ، بغداد ، ١٩٧٨،ص٥٥.

(٢٩) عباس العزاوي ، العراق بين احتلالين ، ج٨، ص١٥.

(٣٠) وادي العيطة ، تاريخ الديوانية قديما وحديثا ، النجف ، ١٩٥٤،ص٥٤؛ لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٥.

(٣١) آ. يونية ، الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط ، ترجمة : راشد البرواي ، القاهرة ،١٩٥٠، ص١٣٠.

(٣٢) ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق، ص٣١١.

(٣٣) سيار كوكب علي الجميل ، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦ ، الموصل ، ١٩٩٠، ص٣٤٣.

(٣٤)عباس العزاوي ، العراق بين احتلالين، ج٧،ص٢٤٥.

(٣٥) محمد هليل الجابري ، الحركة القومية في العراق بين ١٩٠٨-١٩١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠، ص٣٧.

(٣٦) خليل الميرازي ، البداوة والاستقرار في العراق ، بغداد ، ١٩٦٩، ص١٠١.

(٣٧) محمد ربيع ، الاقتصاد والمجتمع ، الكويت ، ١٩٧٣، ص٢١٣.

(٣٨) علي البازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ،ط٢، بغداد ،١٩٦٠، ص٥٣؛ ستيفن همسلي لونكرك ، اربعة قرون من تاريخ العراق،ص٣١٥.

(٣٩) جبار عبد الله الجواري ، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، دراسة اجتماعية اقتصادية سياسية، بغداد ١٩٩٠،ص١٣٧.

(٤٠) الكسندر أد اموق ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، البصرة ، ١٩٨٢، ص١٠٠.

(٤١) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص ٩٩.

(٤٢) وليم ويلسكوكس، تقرير عن ري العراق ومقدمة عن مستقبل العراق ، بغداد ،١٩٣٧، ص١٠-١١ .السير وليم وليكوكس: مشاورا فنيا في وزارة الأشغال العمومية في تركيا وقد أوفدته الحكومة العثمانية إلى العراق لدراسة شؤون الري فيه ورفع تقرير فني عن المشروعات الممكن تحقيقها ، فقدم العراق ومعه عدد من المهندسين في تشرين الثاني عام ١٩٠٨م ومكث زهاء سنتين ونصف في العراق و أنجز التحريات الفنية المطلوبة ، ورفع تقريراً مفصلا بتاريخ ٢٦/آذار /عام ١٩١١م إلى نضارة النافعة في الحكومة العثمانية ومعه ٨٤ خارطة للأراضي و تصاميم المشاريع المقترحة.

(٤٣) احمد سوسة ، ري سامراء ،، ج٢، بغداد ، ١٩٤٩، ص٥٠٨-٥١٠.

(٤٤) عبد الرزاق المفتي ، الثورة العراقية الكبرى ،ط٤، بيروت ، ١٩٨٨، ص٢٥.

(٤٥) دور سبن درفي، الأرض والفقر في الشرق الأوسط ، ترجمة حسن احمد سلمان ، القاهرة ، ١٩٥٠، ص١٧٤؛ ل.ن . كوتلوف ، المصدر السابق ، ص٧٤.

(٤٦) حميد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٤١، بغداد ، ١٩٧٩، ص٢٠؛ ت. كوتلوف ، المصدر السابق ، ص٧٤.

(٤٧) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص ٣١٦.